ـــــب بالنار في المؤسسات !

المنظمات المدنية تطالب بتطبيق القانون وليس بالاجتثاث الحزبي

اعتبر عدد من قيادات المجتمع المدني والحقوقيين أن ما يحدث في بعض مؤسسات الدولة من أعمال فوضوية تحت مسميات مختلفة الهدف منها هو أسقاط تلك المؤسسات وافشال المبادرة الخليجية من خلال ذرائع واهية وخارجة عن القانون.

مشيرين في تصريحات لـ«الميثاق» الى أن هناك قانوناً يحكم كل الناس وقضاء، فمن له حق ومطالب يفترض أن تأتي عبر القانون والقضاء وليس عبر الفوضى والاملاءات الحزبية وتصفية الحسابات واسقاط المؤسسات وتعطيلها عن العمل والانتاج بطريقة تتنافى والمصالح الوطنية والنهج الديمقراطي وكل القوانين والانظمة، كما حذروا من التمادي في هذا السلوك والعمل اللاأخلاقي الذي ينم عن نفوس مريضة وحاقدة على الوطن والمواطن وكل المنجزات التي تحققت منذ ثورة سبتمبر واكتوبر المباركتين وحتى اليوم.. فإلى الحصيلة:

استطلاع: عبدالكريم المدي

< بداية قال الأخ محمد محمد الجدري- رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن: لقد تابعنا في اتحاد عمال اليمن ما يجري من اعمال فوضوية في بعض المؤسسات والمرافق الحكومية التي تثار فيها بعض القضايا التي منها مطلبية والبعض الآخر سياسية وشخصية وتصفية حسابات، ولهذا فإن الاتحاد يرفض كل اعمال فوضوية وكل سلوكيات تؤدي الى تعطيل العمل وتدمير المؤسسات كما يرفض تسييس المطالب الحقوقية والعمل النقابي.

مؤكداً أنه إذا كان هناك قضايا مطلبية ومشروعة فإن الاتحاد العام يدعو في هذا السياق الجهات المعنية الى تشكيل لجان لبحث مختلف القضايا المطلبية مع الإدارات في تلك الجهات والمؤسسات سواء أكانت قطاعاً عاماً أو خاصاً.

هجمة ممنهجة

وأضاف: نحن مع العمل النقابي والمطالب الحقوقية وليس مع تخريب المؤسسات ومخالفة القوانين، كما اننا في الحقيقة مع المؤسسات التي لا يوجد فيها قطاعات وأطر نقابية، نحن مع تشكيل أطر نقابية، وندعو الجهات المعنية الى السماح بتشكيل نقابات عمالية تعبر عن آمال وتطلعات وهموم العمال والعاملات فيها.. لافتاً الى ان الاتحاد العام يسعى جاهداً وبقوة الى جانب حكومة الوفاق الوطني لتنفيذ برنامجها الذي أقره مجلس النواب، وفيما يخص الاعتداء على المنشآت تحت اسم الاعتصامات بهدف تخريبها، فقد كرر رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن تأكيده حول هذه القضية اللاقانونية قائلاً: نحن ضد أي اعمال فوضوية وخارجة عن القانون، وما يجري في بعض المؤسسات من هجمة ممنهجة فهذه الاعمال اعتداء على حقوق الشعب اليمني ومنشآته ونظامه الديمقراطي، والاتحاد العام يدين أي اعتداءات من هذا النوع ويعتبرها تصرفات غوغائية تسعى الى تدمير كل ما تم إنجازه وبحقد دفين على كل منجزات الوطن.

وقال: نقول لكل اخواننا في كل الاحزاب والنقابات الوطن للجميع ونحن مع أي مطالب قانونية وحقوقية ولكن وفقاً للقانون وليس للفوضى، وذلك من أجل حماية الوطن وأمنه ومنجزاته وثوابته، واضاف: لقد دقت ساعة العمل والعطاء والتسامح، والبناء وتجاوز جراحات الماضي .. نريد الوطن ينعم بالخير والسلام والتضامن والتكافل الاجتماعي، وإذا كان هناك أي حقوق مطلبية وكما صرح الاخ رئيس الوزراء الاستاذ محمد سالم باسندوة بأنه ونحن معه سنقف جميعاً مع الحقوق المطلبية للعمال والموظفين، لهذا نحن نقف مع حكومة الوفاق الوطني وسنعمل معاً، كما سنعمل جاهدين على رفع الحد الادنى من الاجور للموظفين والعمال.

فوضوية لا حقوقية

وفي السياق ذاته قال الأخ عصام العلفي- رئيس منتدى «قوم» : يلاحظ أي متابع لما تقوم به بعض عناصر المشترك وبعض الاخوة المغرر بهم في بعض مؤسسات الدولة ان هذه الاعمال والتحركات فوضوية وخارجة عن القانون وبعيدة في معظمها عن المطالب الحقوقية التي نحن معها، لكن وفقاً للقنوات المشروعة..

وقال: هناك توجه لإسقاط المؤسسات التي ظلت قياداتها مع الدستور والقانون وقناعة الغالبية العظمى من أبناء الشعب اليمني منذ بداية الازمة وحتى اليوم.. وهذه هي الديمقراطية والشراكة التي يعرفونها.. وهذه هي فلسفتهم في العمل السياسي الذي لا يعرفون ولا يؤمنون منه بشيء عدا مصالحهم وأيديولوجيتهم.

وأضاف: إن الاعتصام امام بعض مؤسسات الدولة لا يفسر مطلقاً بغير أنهم يريدون طبع المؤسسات وقياداتها بطابعهم الاخواني الذي يتنافر مع كل المشارب والتوجهات الاخرى وهذا في الواقع سيقود البلد الى فوضى وسيعطل المؤسسات وسيخلق إذا ما استمر ردة فعل من قبل عناصر وقواعد وكوادر وأنصار المؤتمر الشعبي العام - هذا الحزب صاحب التجربة السياسية العميقة والرائدة والحضور الجماهيري والشعبي الكبير في المجتمع.

وحذر العلفي من سلوك احزاب المشترك الذي اكدوا به عدم حسن نيتهم وعدم التزامهم بأي اتفاق يفضي الى إخراج البلد من أزمته، لافتاً الى أنه إذا كان هناك أي مطالب لموظفي هذه المؤسسة أو تلك فيجب أن تكون بالقانون والقضاء وليس بالفوضى والهمجية والحزبية.

القانون والقضاء

إلى ذلك قال المحامي والامين لمؤسسة البيت القانوني محمد محمد المسوري: لقد حدد القانون المسلك الصحيح حول من يثبت تورطه في الفساد وذلك من خلال - مثلاً - تقديم الأدلة الى هيئة مكافحة الفساد وكذلك الحال بالنسبة لمطالب الموظفين والتعسف الإداري بحقهم - باللجوء للقضاء الا أن الظاهر جلياً أن الحركات التي تشهدها بعض المصالح الحكومية ممنهجة ومرتبة من قبل أحزاب اللقاء المشترك التي تسعى للحصول على ٥٠٪ الباقية في الحكومة وأجهزتها، ولو لم يكن الامر كذلك فلماذا لم تظهر هذه التحركات الاقصائية قبل تشكيل حكومة الوفاق؟

ويضيف: ما يؤكد ذلك التحرك الفوضوي أن بعض الوزراء كوزير الاعلام مثلاً بدأ عمله بالإقصاء أي أن الاقصاء متفق عليه ومرتب مسبقاً.

داعياً الجميع الى التكاتف أمام هذه الحركات الفوضوية الفاشلة والتصدي لها جماعياً، فعلى الكل رفض الاقصاء من الوظائف بهذا الشكل الذي يتنافى وروح القانون، فالقانون واضح والقضاء واضح، فمن ثبت تورطه بقضايا فساد ومخالفات يجب محاسبته وإقصاؤه بالقانون والمحاكم.

وفيما يخص دور رعاة المبادرة الخليجية اقليمياً ودولياً قال رئيس مؤسسة البيت القانوني: يجب على رعاة المبادرة في الخليج وفي مجلس الامن والاتحاد الاوروبي التدخل لوقف هذه الاعمال التي تتنافى مع روح المبادرة وكذلك القانون والقضاء والقيم.

تصفية الكوادر الوطنية

من جانبه قال الأخ خالد مطهر جبرة - قيادي في اللجان الشعبية: من يقوم بالاعمال الفوضوية والتخريب في مؤسسات الدولة ليس لهم علاقة بالمطالب الحقوقية والقانونية التي يعلم الجميع أن هناك قانوناً ومحاكم لأصحاب المظالم، لكن للأسف الشديد من يحرك هؤلاء ويدفع بهم هي أحزاب اللقاء المشترك بذلك الشكل والصورة التي رأينا كما أنها هي ايضاً ترسم لهم الآليات والاستراتيجيات التآمرية للانقضاض على بقية المؤسسات في الدولة ومن ثم الاستحواذ على الحكم كاملاً خارج الاطر القانونية والنهج الديمقراطي.

واضاف: هم الآن يحاولون تصفية مؤسسات الدولة من الكوادر الوطنية والمؤهلة التي صمدت في وجه كل المؤامرات واثبتت انها تشربت من الثورية الوطنية وقيم الدستور اليمني، ولم تستجب لإغراءات الانقلابيين طوال ما يزيد عن عشرة أشهر من عمر الأزمة المصطنعة.

مؤكداً أن أية خطوة تصعيدية من قبل احزاب المشترك في هذا الجانب ستهدد المبادرة الخليجية والحل السلمي الذي قبل به المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه والمشترك وشركاؤه والمجتمع الاقليمي والدولي.

وحمّل جبرة حكومة الوفاق الوطني وممثلي اللقاء المشترك فيها تحديداً والذين وقعوا على المبادرة الخليجية كامل المسؤولية سيما وشعبنا لم يعد يتحمل المزيد من حماقاتهم وأجندتهم التي أذاقته الأمرّين.

500 مدرسة تحتلها مليشيات المشترك

كشفت تقارير تربوية عن حجم الاضرار التي لحقت بالمنشآت التعليمية خلال الازمة الراهنة التي تشهدها بلادنا منذ بداية عام 2011م. ووفقاً للإحصاءات الأولية أكد مديرو مكاتب التربية في امانة العاصمة وكل من صنعاء وتعز وعدن وأبين تعرض حوالى خمسمائة مدرسة إلى نهب محتوياتها وتدمير أثاثها بالكامل.. وسيطرة المسلحين في أمانة العاصمة وصنعاء وتعز وأبين على 320 مدرسة يصل عدد طلابها إلى حوالى مليون طالب وطالبة، فيما لاتزال ثلثا مدارس محافظة عدن مأوى للنازحين من محافظة أبين.

ونوهت التقارير التي عرضها مديرو مكاتب التربية في المحافظات الاسبوع الماضي الى تمكن اللجان المكلفة من قبل نائب رئيس الجمهورية نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام الفريق عبدربه منصور هادي من إقناع عددٍ من العناصر المسلحة بفتح المدارس لاستئناف التعليم ، مع استمرار وجود المسلحين فيها واستغلالها كثكنات عسكرية ومتاريس للقناصة، فيما رفضت مليشيات مسلحة في مدارس أخرى إخلاءها أو حتى فتحها للطلاب بحجة أنهم لم يتلقوا أوامر من قياداتهم معظمها في الحصبة.تفاصيل أكثر حول هذا الموضوع في اللقاءات التي أجرتها «الميثاق» مع عددٍ من القيادات التربوية في المحافظات..

لقاءات: فيصل الحزمي

< كانت البداية مع الدكتور عبدالله النهاري مدير عام مكتب التربية والتعليم بمحافظة عدن والذي تحدث عن آثار الازمة على القطاع التربوي في المحافظة عدن قائلاً: إن القطاع التربوي في محافظة عدن عانى كثيراً جراء الأزمة التي شهدها الوطن على مدى أحد عشر شهراً لاسيما فيما يتعلق بنزوح اخواننا من محافظة أبين وتحديداً من مدينتي زنجبار وجعار، حيث كانت- ومازالت- معظم المدارس في عدن عبارة عن مأوى لهم.

وأضاف: لقد حاولنا التنسيق مع قيادات السلطة المحلية ووزارة التربية والتعليم والجهات المعنية لوضع حل للنازحين بديل عن المدارس التي خيموا فيها والبالغ عددها حوالى (٨٦) مدرسة وبفضل الله تمكنا من ايجاد أماكن بديلة لتدريس الطلاب، والدراسة مستمرة بصورة سليمة باستثناء مدرسة واحدة يجري حالياً معالجة مشكلتها والقضية تكمن بأن حوالى (٧٦) مدرسة مازالت تأوي نازحين وقد تعرض أثاثها للتدمير والنهب.. وقد أجريت دراسة كاملة بالتنسيق مع الجهات المعنية لتقييم وحصر الاضرار التي لحقت بها، وان شاء الله يتم وضع حلول لها.

الأضرار كبيرة

وقال: من الصعوبات التي نواجهها اننا استوعبنا ما يقارب ١٥ الف طالب وطالبة من أبناء الاسر النازحة من محافظة أبين وقد تم توزيعهم على المدارس، وفي المديريات المزدحمة تم عمل مدارس مستقلة للطلاب النازحين باعتماد فترة ثالثة في بعض المدارس وكذلك من خلال الخيام عن طريق منظمة اليونسيف.. الاضرار كانت كبيرة ومع ذلك فالجهد الذي بذله القطاع التربوي في محافظة عدن كان متميزاً، ونطمح من قيادة الوزارة أن تولي القطاع التربوي في محافظتي عدن وأبين عناية كبيرة.

ميثاق شرف

< من جانبه قال محمد الفضلي مدير مكتب التربية بأمانة العاصمة: إن معظم مكاتب التربية في المحافظات والمديريات تشهد وضعاً صعباً حيث يوجد مسلحون ومتاريس للقنص في معظم مدارس عواصم المحافظات وهناك مدارس نهبت ودُمر أثاثها.. ونأمل أن تكون نتائج اللقاء التشاوري محققة لآمالنا وتجاوز الوضع السيئ الذي أثر على أداء المعلم ومستوى تحصيل أبنائنا الطلاب والطالبات وعلى سير الدراسة خاصة في المناطق المتضررة وعلى رأسها امانة العاصمة وأبين وعدن وتعز وغيرها من المحافظات التي تأثرت جراء هذه الأزمة.

< وعن عدد المدارس في أمانة العاصمة التي تأثرت من الأزمة أكد الفضلي وجود المليشيات المسلحة في ٥٨ مدرسة في أمانة العاصمة، وقال: عندما ذهبنا اليهم حسب توجيهات نائب رئيس الجمهورية وطلبنا منهم الخروج من المدارس قالوا انهم ينتظرون أوامر قياداتهم الذين لم يصدروا أوامرهم حتى اليوم بالإخلاء!

وعن وضع الطلاب الذين احتلت المليشيات المسلحة مدارسهم، قال الفضلي: إن عددهم في أمانة العاصمة يزيد عن ١٣٠ الف طالب وطالبة ومن الصعب جداً استيعاب هذا العدد الكبير في مدارس اخرى كونها أصلاً تعاني من كثافة أعداد الطلاب فيها.

وأشار الى أن المتضررين الفعليين من وجود المسلحين داخل المدارس هم الطلاب الفقراء والمساكين الذين لا تستطيع أسرهم الحاقهم بمدارس خاصة.

ودعا الفضلي كافة القادة العسكريين والمدنيين والمشائخ الى العمل على إخراج المسلحين من المدارس وخاصة مدارس البنات نظراً لحساسيتها وباعتبار أنها مكان علم وتنوير، وهي ملك للوطن ولكل أبنائه ونهبها وتدميرها أو استخدامها لغير لاغراض اخرى يعد تخلفاً وعملاً لا يليق بشعب حضاري وعظيم. آملاً أن يتم الاتفاق في هذا الامر والوصول الى ميثاق شرف يحظر على كل الأحزاب استخدام المدارس والمنشآت التعليمية لغير ما انشئت من أجله ويلزم كل الاطراف إخراج المسلحين من المدارس ورفع المتاريس منها ومن محيطها.

مدارس منكوبة

< أما الدكتور فضل مطلي مدير مكتب التربية والتعليم بمحافظة أبين فقال: أبين من أكثر المحافظات التي تأثرت من الاحداث التي شهدتها بلادنا خلال العام المنصرم ٢٠١١م وعلى رأسها مواجهة عناصر القاعدة، الامر الذي دفع العديد من اهالي محافظة أبين الى النزوح وخاصة من جعار وخنفر المنكوبتين بسبب الحرب التي طالت المدارس والمنشآت التعليمية.

وأشاد مدير تربية أبين بدور مكاتب التربية في محافظتي عدن ولحج ودور منظمة اليونسيف ودعمهم لاستيعاب الطلاب النازحين في مدارس عدن ولحج وتزويدهم بخيام لحل مشكلة الازدحام في معظم المدارس.

وأضاف: لقد قامت لجان بحصر الأضرار التي لحقت بالمنشآت التعليمية اضافة الى عمل احصائية لعدد النازحين في إطار المحافظة وكذا النازحين الى محافظات اخرى ومن خلال هذه الاحصائية تبين تعرض ١٢٨ مدرسة للنهب والتدمير، وقد صنفت هذه المدارس بأنها منكوبة اضافة الى نزوح حوالى ١٥ ألف طالب وطالبة من مديريتي جعار وخنفر، منهم سبعة آلاف نزحوا الى مديريات بنفس المحافظة.

فيما نزح حوالى ثمانية آلاف طالب وطالبة الى محافظتي عدن ولحج وغيرهما، وهذا شكل عبئاً كبيراً في عودة الطلاب الى مدارسهم وصعوبة استيعابهم في أماكن نزوحهم وإيجاد المأوى والفصول الدراسية لهم وغيرها من متطلبات العملية التعليمية.